لكل ثورة تحدث نتائج سواءا كانت إيجابية أوسلبية، كما هو الحال في الثورة المصرية 1952 والتي حققت نتائج قضت من خلالها على الأطماع الغربية في المنطقة وخارجها سواء في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي وهذا ما نتعرف عليه من خلال هذا الفصل.

أولا: النتائج السياسية:

إصدار مرسوم في 13 جانفي 1953 بإقامة لجنة لوضع مشروع الدستور الجديد ، ثم إصدار الإعلان الدستوري في 10 فيفري 1953 بتحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات مع تقرير مبدأ أن الأمة مصدر السلطان وأن المصريين أمام القانون سواء وكفالة حرية الرأي والعقيدة.[1]

من حيث الطبيعة البرلمانية أقام الدستور نوع ا من التوازن بين السلطتين تتمثل فيما يلي:

1- مساهمة السلطة التنفيذية في بعض أعمال السلطة التشريعية.

2- تدخل السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية ، كما كرس الدستور مسؤولية متبادلة بين السلطتين.

وكذلك أخذ الدستور بمبدأ تعدد السلطات، ومع أنه أوحى بأنه مزيج بين النظامين البرلماني والرئاسي، لكن من الناحية النظرية رجح كفة السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية.[2]

طرد الملك فاروق: في 26 جويلية 1952 حصل الضباط الأحرار على تنازل الملك فاروق عن العرش الذي كان يؤيد بقاء الجيوش البريطانية في البلاد ،[3] وإلغاء دستور عام 1923 في 10 سبتمبر 1952 لما يشوبه من ثغرات.[4]

1 - حسين شريف، مرجع سابق، ص 115.
2 - رانيا الهاشم، مرجع سابق، ص 138.
3 - روبرت .ل . هيلر، موسوعة تاريخ العالم في القرن العشرين 1950-1959 ، بيروت، لبنان، 2004-2005، ص 106.
4 - طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952- 1970، مصدر سابق، ص 75.

إعلان الجمهورية في 18جوان 1953:[1] أصدر مجلس قيادة الثورة إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري بمصر، وبعد أن عدد القرار سلبيات الأسرة الحاكمة التي كانت تحكم البلاد التي ذكر منها الخيانة، والعبودية، وعدم احترام الدستور أعلن البيان التالي موقعا من مجلس قيادة الثورة:[2]

1 تعلن اليوم باسم الشعب إلغاء النظام الملكي، وحكم أسرة محمد علي مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.
2 إعلان الجمهورية وتولي اللواء محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت الصادر في 10 فيفري 1953.
3 يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار الرئيس عند إقرار الدستور الجديد.[3]

صدور قرار بحل الأحزاب والهيئات السياسية في 17 جانفي1953:[4] صدر قرار بحل الأحزاب السياسية وأستثني آنذاك من هذا القرار الإخوان المسلمين على أنهم جمعية دينية اجتماعية ،[5] وقدم زعماء هذه الأحزاب للمحاكمة بتهم الرشوة والمحسوبية والفساد السياسي ونهب قوت الشعب، سجن منهم من سجن والنحاس حددت إقامته ببيته حتى مات عام 1965 وتكتمت الصحافة خبر وفاته، وفي 1954 حلت جماعة الإخوان وقبض على أفرادها وزج بهم في السجون، وأقيل محمد نجيب الذي حددت إقامته في بيت النحاس بالمرج.[6]

اتفاقية الجلاء أكتوبر 1954: كان السودان نقطة خلاف بين المفاوضين المصريين والإنجليز، لأن المصريين يعدون السودان جزء من مصر لا يمكن التنازل عنه والإنجليز

1 - ب.ج.فتكيوتس، مصدر سابق، ص 131.
2 - محمود شاكر، مرجع سابق، ص 99.
3 - نفسه، ص 100.
4 - عبد الفتاح أبو الفضل، مصدر سابق، ص 93.
5 - محمود شاكر، مرجع سابق، ص 99 .
6 - أحمد عوف، مرجع سابق، ص165.

يريدون الفصل بين الجزأين وبدأت اتفاقية الجلاء عن مصر في 27 أفريل 1953 وتوقفت أكثر من سنة.[1]

وبعد نهاية اتفاقية الجلاء الأولى في 27 جويلية 1954 صدر بلاغ جاء فيه أن الرئيس عبد الناصر ورئيس حربية بريطانيا قد وقعا بالحروف الأولى من أسمائهما عن الخطوط الرئيسية للاتفاق عن الجلاء النهائي، وفي 19 أكتوبر 1954 في البهو الفرعوني بمجلس الأمة تم توقيع الاتفاق النهائي لعملية الجلاء [2]، وكانت أهم بنود هذا الاتفاق كما يلي:

1 جلاء القوات البريطانية جلاءا تاما عن الأراضي المصرية خلال عشرين شهرا من تاريخ التوقيع .
2 انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن 26 أوت1936.
3 تبقى أجزاء من قاعدة السويس الحالية في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام.[3]
4 وفي حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها وهذه التسهيلات تكمن في إستخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى[4].
5 في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس ، تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه.
6 تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية – التي هي جزء لا يتجزأ من مصر – له أهميته من النواحي الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية.
7 يظل هذا الاتفاق نافذا لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

1 - محمود شاكر، مرجع سابق، ص 109 .
2 - عبد العزيز فهمي، مرجع سابق، ص121.
3 - عمر عبد العزيز عمر، وآخرون، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 522.
4 - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص، 219.

8 في حين تتشاور الحكومتان خلال الإثني عشر شهرا الأخير لتقرير حل قد يلزم من تدابير عند انتهاء الإتفاق.[1]

وكان هذا الاتفاق نصرا عظيما لمصر، وفوزا مبينا للحركة القومية، كسبت مصر بموجبه جلاء الإنجليز عن قاعدة قناة السويس، والتي كانت أكبر قاعدة حربية لبريطانيا في الشرق الأو سط، وتسلمت مصر منشأة تقدر قيمتها بنحو ستين مليون جنيه منها 23منشأة و 10 مطارات كاملة، ومعسكرات الإسماعيلية وما جاورها، ومحطات توليد الكهرباء، وخط أنابيب البترول بين السويس والقاهرة تقدر قيمته بمليونيين ونصف مليون جنيه.[2]

وبالتالي في جويلية 1954 إنتزع عبد الناصر موافقة بريطانيا لإنهاء إحتلالها لمصر والجلاء النهائي عنها خلال عامين، وقد تم الجلاء فعلا عنها في 11 جوان 1956.[3]

1 - عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 522 .
2 - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص ص220 ،221.
3 - عودة بطرس عودة، عبد الناصر والاستعمار العالمي، ط. 1 ، مؤسسة ناصر للثقافة دار الوحدة، د.م، 1975، ص 244.

ثانيا: النتائج العسكرية:

التمتع بتدريب أكاديمي وميداني أفضل من كبار الضباط وقادتهم وقتها، وكان الضباط الأحرار عموما، بيروقراطيين عسكريين مجتهدين ، وتنظيم الضباط الأحرار بين 1949 –1952 وسيطرتهم على السلطة كان أمرا استثنائيا وأكثر غرابة.[1]

عمليات التخريب التي كانت ضد المنشآت البريطانية والسطو على المخازن وقطارات البضائع التابعة للجيش البريطاني، وتدمي مستودعات الذخيرة والبنزين والمهمات وطرق مواصلات الجيش البريطاني.[2]

وفي سنة 1953 قرر ناصر أن أعضاء مجلس قيادة الثورة الإسم الجديد الذي أطلق على الكيان الحاكم بواسطة القائد، سوف يحصلون على مناصب وزارية ماعدا السادات الذي كان محررا للمجلس في جريد الجمهورية الجديدة.[3]

عدد الضباط الأحرار الذين أسهموا فعلا في القيام بحركة 23 جويلية، تسعين ضابطا، << ثلثهم من الضباط الأصاغر من رتبتي النقيب والملازم وهذه النسبة لا تزيد على 4 %من مجموع ضباط الجيش ...>>.[4]

تولي محمد نجيب قائد حركة الجيش الوزارة في 7 سبتمبر 1952، ونجاح حركة الجيش ليلة 23 جويلية، عاون فيه ضباط من غير الضباط الأحرار ، أو حديثو العهد بهم، كما أستقبل هذا النجاح بترحيب شعبي كبير ،[5] وارتفعت المرتبات بنسبة أسرع كثيرا من ارتفاع مرتبات خريجي الجامعة، وتقرر للضباط بدلات جديدة مثل بدل التمثل الذي تقرر للوزراء ووكلائهم ورؤساء مجالس الإدارة في صورة مرتب الاستقلال (فريق 1350

1 - ب.ج .فاتكيوتس، مصدر سابق، ص 104.
2 - عبد الفتاح أبو الفضل، مصدر سابق، ص 119 .
3 - جوزيف فينكليستون، السادات وهم التحدي، ط. 1، ترجمة: عادل عبد الصبور، الدار العالمية للكتب والنشر، د.م، 1999، ص 92.
4 - طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952 - 1970، مصدر سابق، ص 63 .
5 - نفسه، ص 75.

جنيه سنويا، لواء 750 جنيه سنويا، عميد 375 جنيه سنويا)، مع منح العسكريون حق ممارسة حقهم الانتخابي ولأول مرة.[1]

إنشاء الحرس الوطني 25 أكتوبر 1953، بحيث أنشأت هذه القوة العسكرية لتكون عونا للجيش الأساسي، فهدف هذه القوة معاونة القوات المسلحة بطريقة التطوع وإنشاء جيل متعود على الحياة العسكرية ، حياة البذل والفداء.[2]

الإعلان عن تشكيل هيئة التحرير في 23 جانفي تحت إشراف بعض الضباط، كتنظيم سياسي جديد خال م ن فساد الأحزاب القديمة، وكان عبد الناصر وزيرا للداخلية وسكرتيرا عاما للهيئة.[3]

في فيفري 1954 أثناء الاحتفال بشهداء القنال، تعرضت حركة الضباط الأحرار إلى انقسام داخلي ، كان أخطره الصدام بين محمد نجيب وأعضاء المجلس الموالين لعبد الناصر،[4] لقد أصبح الضباط الشبان، منذ وقع الشقاق بينهم وبين الرئيس محمد نجيب، شديدي الحساسية لكل ما يتصل بنجيب، ولم يعودوا يطيقون سماع مجرد اسمه.[5]

ومن 1952 حتى 1956 قام عبد الناصر بتدعيم سلطته، فالجيش الذي كان قد تم تطهيره من النظام القديم في غضون 48 ساعة من الثورة، تم تطهيره مرة أخرى بعد ستة شهور، وفي 1954 فرضت الإقامة الجبرية على محمد نجيب.[6]

إنشاء جيش التحرير، بحيث صدر قرار جمهوري في 09 أوت 1956 بإنشاء جيش التحرير الوطني وأن يؤلف من الحرص الوطني وكتائب الشباب المتطوعين من سن 18 إلى 50 سنة، وأخذ المواطنون يتدربون على القتال ويستعدون للمقاومة وأمدتهم الحكومة بالسلاح في أنحاء الجمهورية، وأعلن الشعب استعداده للقتال دفاعا عن القناة.[7]

1 - أحمد حمروش، ثورة 23 يوليه، مصدر سابق، ص ص 504 -508.
2 - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص 105 .
3 - ب.ج .فتكيوتس، مصدر سابق، ص 126.
4 - نفسه ، ص 131.
5 - فتحي رضوان، كتاب الحرية- 72 شهرا مع عبد الناصر، ط.2، دار الحرية، القاهرة، 1986، ص 44.
6 - ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، د.ط ، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة ، د.ت، ص 21.
7 - ب.ج . فاتكيوتس، مصدر سابق، ص 131.

ثالثا: النتائج الاقتصادية:

- استمرار سيطرة النمط الرأسمالي على العلاقات الإنتاجية.
- السماح لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي بالاستثمار مع تمتعه بتسهيلات واسعة.
- التدخل في الحياة الاقتصادية من أجل إزالة المعوقات التي قد تعترض القطاع الخاص المحلي والأجنبي لدفع عملية الاستثمار.

التوجه للتخطيط الجزئي في عملية التنمية.[1]

- حاول ناصر أن يقلد نموذج الدولة الاشتراكية لتيتو [2] في يوغسلافيا وأسماه الإتحاد الاشتراكي، لكنه لم يكن نموذجا جيدا، على الرغم من تنقيح ناصر له ليتواءم واحتياجات المصريين،[3]خلال خمس سنوات بدأ ظهور القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص، من خلال قانون الإصلاح الزراعي،[4] والمجلس الدائم للتنمية وغيرها من هيئات ومؤسسات.[5]

ومؤسسات.[5]

نمو المدينة المصرية والاقتصاد المدني: بحيث عرفت مصر هجرة سكان الريف إلى المدن مما منعها من تكوين شخصيتها وجعلها امتدادا للريف ، فقبل 1952 كانت مصر عالمان من القيم منفصلان تمام الانفصال، عالم الريف وعالم المدينة.

اتساع مبدأ الضمان الاجتماعي: كالتأمينات الاجتماعية، والمعاشات والتعويضات والتأمين عن البطالة هو مظهر من مظاهر الرأسمالية الراقية.[6]

---

1 - رانيا الهاشم، مرجع سابق، ص 137.

2 - تيتو: 1892 – 1980 رجل دولة رفيع ، وقائد عسكري وسياسي ، من أسرة فقيرة ، سجن عدة مرات ، أنتخب أول رئيس ليوغسلافيا 1953 تبنى سياسة الحياد وعدم الانحياز، وأعيد انتخابه سنة 1971، توفي سنة 1980 ؛ ينظر: تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط. 2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 1992 ، ص ص 85 – 87.

3 - رانيا الهاشم، مرجع سابق، ص 137.

4 - الإصلاح الزراعي: إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي لزيادة الإنتاج الزراعي وتوفير موارد داخلية للتنمية القومية، وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية عن طريق تحديد الملكية للأراضي الزراعية أو توزيعها والقضاء على الإقطاع وتحسين مستوى الريف ليقترب من مستوى المدينة؛ ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج 1، مرجع سابق، ص 207.

5 - جوزيف فينكليستون، مصدر سابق، ص 98.

6 - لويس عوض، أقنعة الناصرية السبعة، مناقشة: توفيق الحكيم، وحسنين هيكل، ط 1، دار الرقي، بيروت – مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص – ص، 131 -140.

- تأميم[1] شركة قناة السويس[2] 26 جويلية 1956:

بدأ حفر قناة السويس البحرية رسميا في أفريل 1859 واستمر العمل أكثر من عشرة أعوام، وقد قام بتأسيسها[3] فرديناند ديليسبيس.[4]

كما ارتبطت قناة السويس بتاريخ مصر الحديث والمعاصر، وشكلت جزء كبير من كفاحها الطويل، والشركة الفرنسية هي من تتحكم فيها منذ الحفر، ومقرها باريس، ونتيجة الظروف المالية الصعبة لمصر آل نصيبها من الأسهم لصالح بريطانيا، وكان دخل القناة 35 مليون جنيه أي مائة مليون دولار عام 1955ونصيب مصر مليون جنيه ونهاية عقد الامتياز عام 1968 وتعود الملكية لمصر.[5]

وأثناء لقاء عبد الناصر مع وزير خارجية بريطانيا في مارس 1956، وعند الحديث عن أهمية قناة السويس، إذ قال إيدن[6]:<< القناة هي وريد الدورة الدموية للبترول في العالم>> وتعد بريطانيا أكثر الدول انتفاعا بالقناة، ثلث السفن المارة بها سفن بريطانية، البترول الذي ينقل إليها 20 مليون طن عام 1955، تجارتها مع الشرق الأوسط مثلث

1 - التأميم: هو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية " الأمة " أي الملكية العامة والتأميم ينطوي على عنصرين هما: 1 – نقل الملكية من القطاع الخاص إلى القطاع العام. 2 – تنظيم إداري. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، مرجع سابق، ص 674.

2 - قناة السويس: تمتد القناة حوالي 160 كلم بين بورسعيد شمالا، مدينة السويس جنوبا صانعة ممر مائي يربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض، وتختصر قناة السويس الطريق البحري بنسبة 58 % بين مرسيليا وبومباي، وبنسبة 48 % بين لندن وبومباي، وبمقدار 39 % بين نيويورك وبومباي . ينظر: كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط .1، دار الجيل، بيروت، 1998، ص ص 312- 313 .

3 - نتالي مونتل، حفر قناة السويس- المشروع والتنفيذ 1859- 1869 دراسة في تاريخ ممارسات التقنية،ط.1، ترجمة: عباس أبو غزالة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2005، ص 21.

4 - فرديناند ديليسبيس: 1805 -1894 سياسي فرنسي بدأ حياته العملية عضوا في الجهاز الدبلوماسي الفرنسي، شق قناة السويس وأمها عام 1869 كما أنه بدأ شق قناة بنما لكن دون أن يكمل عمله؛ ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، ج 2، مرجع سابق، ص 747.

5 - لطيفة محمد سالم ، أزمة السويس 1954 -1957 جذور – أحداث – نتائج، د.ط، كلية آداب بنها، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 147.

6 - أنتوني روبرت : 1897- 1977 سياسي ورجل دولة بريطاني استعماري كان يعمل كضابط أركان حرب في الحرب العالمية الأولى ، بدأ حياته السياسية سنة 1923 ، مثل الحكومة كنائب وزير الشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الأمم 1925 – 1935 ووزيرا للخارجية 1935 واجه أزمة هتلر لبريطانيا ، عينه تشرشل وزير خارجية 1940-1945 كان له دور كبير في تشجيع إنشاء جامعة الدول العربية ، ثم وزير الخارجية للمرة الثالثة 1951-1955 شارك في العدوان الثلاثي ومنها انسحب من الحياة السياسية وأصبح عضو في مجلس اللوردات . ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، مرجع سابق، ص 421.

25% من حجم تجارتها، طريق بريطانيا لدول الكومنولث، يمر بالقناة 60 ألف جندي بريطاني، أكبر حصة لبريطانيا من الأسهم ب: 44%.[1]

وحاول رئيس الوزراء البريطاني تعبئة القوى العالمية المضادة لقرار تأميم شركة قناة السويس حيث بعث برسائله إلى دول الكومنولث، ليشعل الحماس، مسجلا أن ما فعله عبد الناصر إجراء له أثره السيئ على إمدادات بترول الشرق الأوسط ،[2] والذي أحدث توترا على المستوى الدولي، خاصة عندما حذر عبد الناصر الغرب بأنه إذا حاول التدخل فسيحارب المصريون ، إذ بعد سحب أمريكا عرضها لتمويل السد العالي قامت مصر بتأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956.[3]

وأعلن عبد الناصر القرار من غير دراسة أو استشارة، بحيث ترك المرشدون الأجانب عملهم في القناة وعددهم 165 مرشدا، بقي منهم 7 من اليونان وأربعين مصريين، ثم حل محلهم خبراء من الولايات المتحدة، وروسيا، ويوغسلافيا، والهند، وجمدت إنجلترا مائة واثنا عشر مليون جنيه، وفرنسا أيضا مع رفضها دفع الرسوم على سفنها التي تمر بالقناة، وكانت من قبل تدفع الرسوم للشركة القديمة في لندن وباريس .[4]

وفي الخطاب الذي ألقاه عبد الناصر بالإسكندرية يوم 26 جويلية 1956 باللغة العامية وكأن الحديث يتعلق بمسألة خاصة أو عائلية قائلا :<< إن دخل القناة 100 مليون دولار، تأخذ منها مصر 3 ملايين... إننا لن نكرر الماضي أبدا... وسنأخذ نحن100مليون لنبني بها السد العالي... إن العالم العربي له إمكانيات ضخمة ونقطة ضعفه هي أنه لا يعي قوته>>. والدول الغربية اقترحت على مصر أن تقيم بالتعاون مع 24 دولة أخرى هيئة دولية وذلك لإدارة قناة السويس، والذي اعتبرته مصر إهانة لسيادتها، واستنكرت تجميد أرصدتها في البنوك الغربية.[5]

---

7 - لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص 149.

1- Kyle ,Keith, (1) Britain and the crisis 1955-195 , in Louis roger and Owen , roger , 1989 ,page ,162.

2 - حسين شريف، مرجع سابق، ص 168.

3 - لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص ص 112 - 117.

4 - -جاك دومال، وماري لوروا، مصدر سابق، ص ص 100 ، 101 .

تمصير الاقتصا د المصري عام 1957:[1] كان الاستثمار في الصناعة والتجارة والخدمات في يد الأجانب حتى ثورة 1952، وبدأ الموقف يتحسن لصالح المصريين بإلغاء مصطفى النحاس الامتيازات الأجنبية في معاهدة مونتريه 1937، بحيث لم تكن هناك ضرائب على الدخل أو على الأرباح التجارية و الصناعية في مصر ثم بدأت فرض الضرائب وهجرة أجانب مصر هجرة جماعية، لتقلص نفوذهم و مستقبلهم.[2]

-**القضاء على الإقطاع:** كانت من أولى المشاكل التي تصدت لها الثورة بكل جرأة وشجاعة هي القضاء على الإقطاع بإصدار قانون الإصلاح الزراعي سبتمبر 1952، كما أن الإقطاع لم يكن سيطرة اقتصادية فقط بل سيطرة سياسية أيضا ، بحيث كانت الملكيات مرتكزة على الشكل التالي:

28 مالك يملك كل منهم أكثر من ألف وخمسمائة فدان إلى ألفي فدان ومجموع ملكياتهم 97445 فدانا.

61 مالك يملك كل منهم أكثر من ألفي فدان، ملكيتهم277258 فدانا.

92 مالك يملك كل منهم أكثر من 800 إلى 1000 فدان، ملكيتهم 8647 فدانا.

99 مالك يملك كل منهم أكثر من ألف إلى 1500فدان، ملكيتهم 122126 فدانا.[3]

صدور قانون الإصلاح الزراعي في 09 سبتمبر 1952: وهو القانون رقم 178 لسنة 1952 و صدر في يوم واحد مع قانون تنظيم الأحزاب السياسية ،[4] فحدد ملكية الأرض الزراعية بمائتي فدان للفرد، وأجا ز التصرف في خمسين فدانا أخرى للولد الواحد بما لا يزيد عن مائة فدان للأولاد جميعا و أوجب أن تستولي الحكومة على الأرض الزائدة، ثم توزع على صغار الفلاحين قطعا بين فدانيين و خمسة، وأن يكون الاستيلاء

5 - حسين شريف، مرجع سابق، ص 115.
1 - لويس عوض، مصدر سابق، ص 140.
2 - سعد الدين إبراهيم، وآخرون ، مصر والعر 1982،ورة 23 يوليو ، ط. 1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 134.
3 - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص 59.

لقاء تعويض يقدر بسبعين مثل الضريبة المفروضة على الأرض، تؤدى أقساطا على ثلاثين سنة بفائدة 3%سنوي.[1]

يعتبر محمد نجيب هو من أعلن عن الإصلاح الزراعي الذي حد من ملكية الأراضي الزراعية وخفض من قيمة إيجار الأرض الزراعية، ورفع أجور عمال الزراعة بنسبة أربعة أضعاف ما كانت عليه، وأعلن عن خطة خماسية تهدف إلى: تطوير شبكة الطرق، تعمير الصحاري، ورفع الإنتاج الزراعي.[2]

زيادة نصيب الصناعة في الدخل القومي من 127 مليون جنيه عام 1952إلى 376 مليون جنيه 1953.

ازدياد الرقعة الزراعية من 5.7 مليون فدان في سنة 1952 إلى 6 ملايين فدان 1962.

زيادة المساحة المحصولية من 9،6 ملايين فدان إلى 10،5 فدان سنة 1960.

- زيادة صادرات مصر من 135 مليون جنيه عام 1952 إلى 230 مليون جنيه في 1964.[3]

ازدياد نسبة الصادرات المصنوعة من 7% سنة 1952 إلى 30% سنة 1962.

انخفاض نسبة الواردات المصنوعة من 26% سنة 1952 إلى 12% سنة 1962.[4]

للإصلاح الزراعي مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها كما يلي:

1 إحداث تغير ملحوظ في هيكل الملكية الزراعية، والقضاء على التفاوت الكبير بين الفئات المختلفة.

2 تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر والقضاء على المضاربة.

3 تنظيم الاستغلال الزراعي للموارد الأرضية والمائية عن طريق التجميع المحصولي وتنظيم الدورة الزراعية.

4 نشر التعاونيات الخدمية في كل المناطق الزراعية للمشاركة في وضع الدورة وتوفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل.

5 وضع أدنى لأجر العامل الزراعي بما يضمن توفير الاحتياجات الأساسية.

---

4 - طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952 – 1970، مصدر سابق، ص 85.
1 - جاك دومال، وماري لوروا، مصدر سابق، ص 82.
2 - لويس عوض، مصدر سابق، ص ص 127 – 131 .
3 - نفسه، ص 132.

6 تعديل الائتمان الزراعي، من خلال إلغاء الاقتراض بضمان الأرض وجعله بضمان المحصول، والتوسع في السلف والنقدية والعينية من خلال الجمعيات التعاونية.[1]

7 مجموع الأراضي التي استولى عليها قانون الإصلاح الزراعي منذ بدايته عام 1952 حتى عام 1962 بلغت943, 457 ألف فدان.[2]

وفي المقابل هناك مجموعة من السلبيات للإصلاح الزراعي منها:

1 قوانين الإصلاح الزراعي لم تحل مشكلة المعدمين الزراعيين.

2 ازدياد مشكلة التفتت الحيازي نتيجة عدم الالتزام بالتصرف في الأرض الموزعة للغير وأيضا لمحدودية المساحة التي تم توزيعها وزيادة الضغط السكاني عليها.

3 لم ينجح في تحسين وتطوير قوى وعلاقات الإنتاج في الريف المصري إلى الحد الذي كان متصورا عند الصدور.

4 التحايل والالتفاف من طرف كبار الملاك بطرق غير مشروعة في تنفيذ القوانين.[3]

بناء السد العالي : بدأت مشاريع الري في العصر الحديث في عهد محمد علي، الذي أنشأ القناطر الخيرية، منها خزان أسوان 1902 وخزان جبل الأولياء وإقامة القناطر على النيل بين أسوان والقاهرة، ومتوسط كمية المياه المفقودة في البحر سنويا 34 متر مكعب.[4]

ويبدأ التاريخ العربي مرحلة جديدة بهذه الثورة، حيث قامت مصر ببناء السد العالي الذي يعتبر من أكبر سدود العالم، ونقل الاقتصاد من سيطرة الأجانب إلى أيدي الشعب،[5] كما أن السد عبارة عن ركام من الغرانيت وهو يعتبر أكبر مشروع لتخزين المياه في الشرق الأوسط،[6] بحيث يبلغ علو السد العالي 111 مترا، وعرضه 1000 متر بالقاعدة و32 متر بأعلاه وطوله 3500 متر، وكمية المواد المستخدمة 40 مليون متر مكعب وأخذ

4 - مجدي حماد، سلسلة الثقافة القومية (22) ثورة 23 يوليو 1952 ، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 162، 163.

1 - -جمال الشرقاوي وآخرون، نضال عبد الناصر، مؤسسة الأبحاث العلمية العربية، بيروت، 1973، ص 134.

2 - مجدي حماد، مرجع سابق، ص 167.

3 - حنفي المحلاوي، ناهد والملك فاروق - المرأة التي عرفت أسرار ثورة يوليو ،ط. 1، مراجعة: مختار السويفي، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1994، ص 168.

4 - زاهية قدورة، مرجع سابق،1985، ص 378.

5 - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص 482.

السد يعمل بأقصى طاقته إبتداءا من عام 1973،[1] أما بحيرة ناصر يبلغ عرضها عشرة كيلومترات وعمقها 65 مترا، أما طولها فيبلغ 500كلم، وحجر المياه 164 مليار متر مكعب، ويستوعب ما يتراكم من طمي الفيضان عاما بعد عام 30 مليار متر مكعب ،[2] كما أن إنشاء السد العالي كان يتطلب أموال طائلة حوالي 1500 مليون دولار،منها 400 مليون للمرحلة الأولى، والذي يمنع فيضانات النيل، وزراعة 800هكتار، وإنتاج 10 ملايين كيلو واط ساعي من الكهرباء.[3]

سحبت الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها للسد العالي، وحالت دون إمداد البنك الدولي له بالقروض فاتجه جمال عبد الناصر نحو روسيا، وفي 09 نوفمبر 1960 وضع جمال عبد الناصر الحجر الأساسي له بعد تعهد الروس ببنائه، وكانت مجمل النفقات على بناء السد 320 مليون جنيه،[4] والغاية التي تكمن من وراء بناء هذا المشروع العالمي هي:

1 تخزين المياه للانتفاع بها في أوقات الجفاف.
2 حماية البلاد من خطر الفيضانات والجفاف.
3 استصلاح أراضي البور.
4 توليد الطاقة الكهربائية لدعم خطط التصنيع.[5]

نتائج بناء السد العالي:

1- يخزن نحو 130 مليار متر مكعب من الماء في بحيرة ناصر.[6]

2- زيادة ثلث حجم مياه النيل المستخدمة في الري، فالسد العالي بحسب مخططه، يرفع المستخدم من مياه النيل من 52 مليون متر مكعب بزيادة 32 بليون متر مكعب، الفاقد منها 10 بليون ونصيب السودان 7.5 بليون، وبذلك يتبقى لمصر 14.5 بليون متر مكعب من المياه الزائدة، وهو كاف لري مليون فدان.

6 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، د. ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 153.
1 - رؤوف عباس، ثورة يوليو ايجابياتها وسلبياتها، د.ط ، دار الهلال، القاهرة، 2003، ص 266.
2 - عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين "عرب وأجانب "، ط.1، دار أسامة، عمان - الأردن، 2002، ص 75.
3 - محمود شاكر، مرجع سابق، ص ص 113 – 132.
4 - رؤوف عباس، مصدر سابق، ص 266.
5 - كمال موريس شربل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط.1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1998، ص530.

3- زيادة القوة الكهربائية في مصر من 30 ألف كيلو واط في 1952 إلى 1.3 مليون كيلو واط 1963 بمعدل 30% سنويا وبعد إتمام كل محطات السد العالي يمكن أن تصل إلى 10 مليون كيلو واط.[1]

4-زيادة مساحة الرقعة الزراعية في مصر بحوالي1.2 مليون فدان.

5-تحويل 970 ألف فدان من نظام الري الحوضي إلى نظام الري الدائم مما زاد من إنتاجية الفدان.

6-التوسع في زراعة الأرز إلى 700 ألف فدان سنويا.

7-تحسين الملاحة النهرية على مدار السنة.[2]

8-الزيادة في الدخل القومي، نتيجة عائدات السد العالي.

9-توفير الأمان المائي لمصر في السنين الشحيحة.

10-الوقاية من الفيضانات في السنين المرتفعة، وبالتالي استقرار الزراعة المصرية.[3]

1 - لويس عوض، مصدر سابق، ص ص 129 – 132 .
2 - مرفت حقي، السد العالي، د .ط ، وزارة الإعلام المصرية، د.م، 1990، ص 15.
3 - حنفي المحلاوي، مرجع سابق، ص ص 169، 170.

رابعا: النتائج الإقليمية:

إستقلال السودان:

لقد بدأت علاقة مصر وبريطانيا بالسودان يوم توقيع اتفاقية 19 جانفي 1899، وقد كانت هذه الاتفاقية تقترن دائما بكلمة الاتفاقية المشئومة لأنها ابتكرت صيغة الاحتلال المشترك التي لم يعرفها العالم من قبل، حيث أن مصر لم يكن لديها الحق في عقد معاهدات لأنها كانت محتلة من انجلترا التي حاولت بعد التوقيع على هذه المعاهدة إخراج مصر من السودان والانفراد بحكمه ،[1] وكان الوضع فيها يختلف عن المستعمرات فهو لم يكن تابعا لوزارة المستعمرات وإنما كان تابعا لوزارة الخارجية الأمر الذي جعل الموظفين البريطانيين يستقرون طوال مدة خدمتهم أو حياتهم في السودان.[2]

ووصولا إلى عام 1951 ومع إلغاء الحكومة المصرية لمعاهدة 1936 وصدور قرار أخر بتعديل الدستور وإلغاء المادة 159 واستبدالها بالنص التالي: << تجري أحكام الدستور على المملكة المصرية جميعا – ومع أن مصر والسودان وطن واحد –فإنه ينفرد نظام الحكم بقانون خاص >>، وألغيت المادة 160 وأستبدل بها " بلقب الملك بملك مصر والسودان" غير أن رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل رفض ذلك وأعلن تمسك حكومته بمعاهدة 1936 واتفاقيتي عام 1899 وأن حكم السودان من مسؤولية الحاكم العام.[3]

وبعد قيام ثورة 23 جويلية 1952 رأى الحاكم الجديد أن علاج مشكلة السودان كفيل بحل مشكلة الجلاء عن مصر لذا قدمت الحكومة المصرية في نوفمبر 1952 مذكرة للحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتي للسودان وحق تقرير مصيره وقد تضمنت المذكرة 14 قرار،[4] تفضح أساليب إنجلترا وأغراضها ومن أهم ما تضمنته المذكرة ما يلي:

1 - محمد نجيب، مصدر سابق، ص ص 273، 274.
2 - أحمد حمروش ، ثورة 23 يوليه، مصدر سابق، ص 910.
3 - محمود شاكر، مرجع سابق، ص 323.
4 - نفسه، ص 324.

1 أن الحكومة المصرية تؤمن بحق السودانيين في تقرير مصيرهم.
2 للوصول لهذا الهدف لا بد من تمكين السودانيين من إبداء رأيهم في جو محايد.
3 لابد من فترة انتقالية لتصفية الوضع القائم بالسودان (إدارة ثنائية).
4 تنتخب جمعية تأسيسية لتقرير مصير السودان، إما بالارتباط مع مصر أو الاستقلال التام، وأن تعد دستورا يتماشى مع القرار الذي يتخذه .[1]

وفي 12 فيفري 1953 تم الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية على مجموعة من المبادئ من بينها أربعة مبادئ أساسية هي:

1 إنهاء الحكم الثنائي المصري البريطاني.
2 حق أهل السودان في تقرير مصيرهم، وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان.
3 ممارسة السودانيين لشؤون الحكم في بلادهم أثناء فترة الانتقال السابقة على تقرير مصير السودان
4 الاحتفاظ بوحدة السودان بصفته إقليما واحدا[2]

وبعدها أصدر الحاكم العام القانون التفصيلي للحكم الذاتي الكامل في السودان بتاريخ 21 مارس1953.[3]

وفي 11 جانفي1955 أتمت لجنة السودنة عملها ، وأبلغت دولتي الحكم الثنائي بالرغبة في مزاولة حق تقرير المصير، وفي 09 نوفمبر غادرت قوات الدولتين السودان، حيث أنه في 19 سبتمبر 1955 أعلنت مصر اعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة، وفي 31 ديسمبر 1955 أقر البرلمان السوداني الدستور وأصبح نافذا.[4]

1 - شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، مرجع سابق، ص 70.
2 - عمر عبد العزيز عمر، وآخرون، مرجع سابق، ص 520.
3 - محمود شاكر، مرجع سابق، 327.
4 - شوقي الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص361.

وشهد 01 جانفي 1956 الإعلان الرسمي عن استقلال السودان،[1] وأصبحت عضوا في جامعة الدول العربية في 19 جانفي 1956 وعضوا في الأمم المتحدة في 12 نوفمبر 1956.[2]

-مساندة الثورة الجزائرية:

منذ اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954،تلقت اهتماما كبيرا في الرأي العام العربي والعالمي، وقد تعدى هذا الدعم النطاق العربي إلا أنه كان محدودا نظرا لخضوع تلك الدول للسيطرة الاستعمارية ليبرز دور مصر الفعال الذي جسده رئيسها جمال عبد الناصر في دعم الحركة الوطنية.

دعمت الثورة الجزائرية من طرف مصر إعلاميا، فقد أعلنت إذاعة صوت العرب ساعة الصفر في أول نوفمبر 1954، بإذاعة بيان لجبهة التحرير الجزائرية المصاحب لتفجير 24 قنبلة في أماكن مختلفة،[3] وكان عبد الناصر يتابع الإذاعة شخصيا ويعطي التعليمات والتوجيهات منذ اللحظات الأولى لاندلاع الثورة، وحرص على توفير كافة الإمكانيات المتاحة للمقاتلين فوق أرض الجزائر.[4]

هذا وقد استغل ممثلو ا جبهة التحرير الوطني بالخارج وسائل الإعلام في البلدان الشقيقة لإبراز الانطلاقة والتعريف بالثورة التحريرية وأبعادها الحقيقية، بحيث واجه ممثل الجبهة الذي كان يشرف على الإعلام الموجه في إذاعة صوت العرب بالقاهرة الدعاية الفرنسية الكاذبة،[5] وقد أنشأ في نوفمبر 1954 إذاعة سرية خاصة للجزائر ظلت تذيع حتى انتصار الثورة.[6]

1 - روبرت .ل. هيلر، مرجع سابق، ص 78.
2 - شوقي الجمل، وعبد اله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 361.
3 - أحمد حمروش، ثورة 23 يوليه، مصدر سابق، ص 996.
4 - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، د.ط، منشورات ، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 133.
5 - أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مراحلها الأولى 1954 – 1956، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.م، د. ت، ص، ص 35، 36.
6 - أحمد حمروش، ثورة 23 يوليه، مصدر سابق، ص 996.

كما استمرت الصحف المصرية في نشر النداءات التي كان يصدرها الوفد الجزائري بالقاهرة والتي كانت تحث على استمرار الكفاح،[1] والتزاما بتنفيذ قرار عبد الناصر باشر المسؤلون منذ أول نوفمبر 1954 التحضير لتزويد الجزائر بأسرع وسيلة ممكنة من الأسلحة الخفيفة والذخيرة لدعم قدرات الولايات الشرقية مع التركيز عل ى منطقة جبال الأوراس،[2] وكانت الأسلحة تتدفق من مصر إلى الجزائر برا وبحرا.[3]

وأول شحنة سلاح قدرت بحوالي 8000 جنيه وتم تمريرها عن طريق برقة (ليبيا) وكانت الأموال 75% التي كانت تقدمها الجامعة العربية للثورة والمقدرة ب: 12 مليون جنيه سنويا كانت تأتي من مصر بالإضافة إلى ذلك التدريبات العسكرية الفعالة لجيش التحرير الوطني خارج الجزائر تتم في مصر.[4]

وبعد العدوان الثلاثي حدثت اتصالات بين فرنسا ومصر لكن عبد الناصر رفض العلاقات ما دامت الحرب على الجزائر.[5]

كما تم إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة في 19 سبتمبر 1958، والتي قال عنها عبد الناصر في حديث صحفي في 29 سبتمبر من نفس السنة أن إعلانها بالقاهرة << هو الدليل الواضح على تأييدنا الكامل لها... وأننا نثق في أن إعلانها سيكون عاملا يبعث المزيد من القوة والشجاعة في قلوب إخواننا الجزائريين >>.[6]

1 - صالح لميش، الثورة الجزائرية في الإعلام العربي " مصر نموذجا "، المصادر، العدد 10، مجلة يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004، ص 74.
2 - فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط.2، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990، ص 58.
3 - أحمد حمروش، ثورة 23 يوليه، مصدر سابق، 996.
4 - إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 71.
5 - أحمد حمروش، ثورة 23 يوليه، مصدر سابق، ص 1003.
6 - نفسه، ص ص 999، 1000.

مواصلتها لدعم القضية الفلسطينية:

عبرت ثورة عام 1952 منذ اللحظات الأول ى لقيامها عن وعي قيادتها بالعلاقات المصيرية التي تربطها بحركات التحرر العربية ، كما أدركت أن قضية فلسطين دون كل القضايا العربية هي جوهر قضية التحرر العربي ،[1]وكانت هذه القضية ركنا أساسيا من أركان فكر وسياسات جمال عبد الناصر، الذي كان يرى أنه بقدر تحرير الأمة العربية بقدر ما يكون ذالك خطوة إلى الأمام نحو المواجهة الطويلة بين الوجود العربي والاستعمار الصهيوني،[2] وكما عبرت الصحافة المصرية عن موقف السلطة السياسية لثورة جويلية والتي أشرفت على أدوات التعبير السياسي والإعلامي، فإذا كانت صحيفة الأهرام قد حطت لواء التعبير عن الاتجاه الرسمي لثورة جويلية إزاء تطور القضية الفلسطينية، فقد كانت الجمهورية تهتم بالتعبير عن الاتجاه الشعبي إزاء قضية الكفاح الفلسطيني المسلح.[3]

وكانت الفترة الأولى للثورة تبدوا مناسبة تماما لحل مشكلة إسرائيل بطريقة سلمية وذلك أن مجلس قيادة الثورة لم يكن باستطاعته أن يقفز فوق قضية التحرير والجلاء ولم يكن بإمكانه أيضا إهمال مشكلة فلسطين ومع ذلك كانت هناك اتصالات سرية تستهدف توضيح وجهات النظر وصولا إلى السلام لشعب فلسطين وللمنطقة.[4]

وعندما قام الجنود الإسرائيليون في 28 فيفري 1955 بغارة وحشية على غزة والتي قتل فيها 29 من رجال الجيش المصري وعدد من المدنيين الفلسطينيين وقد خربت هذه الغارة محاولات السلام بين مصر وإسرائيل، ففي هذه الفترة حرص عبد الناصر أن لا ينطوي في معارك تصادمية حتى يهيئ نفسه لها ، فحضر الأسلحة مازال مفروضا على مصر، ورغم الطلبات المتكررة من أمريكا فإنها لم تمد لمصر بقطعة سلاح واحدة غير أن عبد الناصر أتخذ قرارا بالسماح للفدائيين بالانطلاق من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل

1 - عواطف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص275.
2 - منصور فايز، مصدر سابق، ص109.
3 - عواطف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 276.
4 - أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، مصدر سابق، ص 17.

تحت توجيه القيادة المصرية ،[1] وذلك بهدف شن غارات على مواقع إسرائيلية واستطلاع تحركات العدو وجمع المعلومات الأساسية عنها.[2]

1 - أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، مصدر سابق، ص ص 22 ، 23.
2 - أسعد عبد الرحمان، منظمة التحرير الفلسطينية ، جذورها، تأسيسها، مساراتها، ط1، مركز الأبحاث، د.م ، 1987، ص 54.

خامسا: النتائج الدولية:

العدوان الثلاثي على مصر:

قناة السويس تمثل مأساة في حياة الشعب المصري، مات من أبنائها 12 ألف وهم مسخرون في حفرها، درسته حملة نابليون، وأخطأ مهندسو الحملة في اعتبار أن هناك فارق بين البحر الأحمر والبحر الأبيض بتسعة أمتار [1]، وفي خريف عام 1955 استطاعت مصر أن تكسر احتكار السلاح وحصلت على صفقة الأسلحة من الكتلة الشرقية بعد رفض الدول الغربية [2]، كما وقعت حرب السويس على مصر وحدها حيث كانت هدفا معتمدا، وتضامنت معها الدول العربية تضامنا تاما، وأعلنت الأردن والسعودية وسوريا دخول الحرب إلى جانب مصر وفق الاتفاقية العسكرية الثلاثية، لكن مصر قررت عدم الزج بهم في الحرب وشكرتهم على ذلك.[3]

بدأ الهجوم الإسرائيلي يوم 29 أكتوبر 1956 وكانت القوات المصرية المتواجدة في سيناء 30 ألف رجل،[4] ولكن بعد يومين من الحرب وجهت بريطانيا وفرنسا إنذارا لمصر بدعوى أن الحرب الإسرائيلية المصرية تعطل حرية الملاحة في القناة وقدمت أربعة مطالب هي:

1 إيقاف العملية العسكرية.
2 تراجع المتحاربين إلى عشرة أميال من قناة السويس.
3 أن تقبل مصر احتلال قوات بريطانيا وفرنسا لمدن بورسعيد والسويس والإسماعيلية.
4 يتم إقرار كل ذلك في مدة أقصاها 12 سنة.[5]

عقد مؤتمر لندن في 16 أوت 1956 بقرار من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا، وعقد مؤتمر للدول البحرية عددها ثمان دول وهي الموقعة على معاهدة إستانبول، وست عشرة دولة منتفعة بالقناة وقرر المؤتمر، إنشاء هيئة دولية لإدارة القناة مع مصر تعرف

1 - أحمد حمروش، ثورة 23 يوليه، مصدر سابق، ص 456.
2 - يوسف كعوش، مصدر سابق، ص 36.
3 - نفسه، ص 36.
4- Eslusivevictory, t.N, dupuy, 1978, page p, 146.
5 - -حسين شريف، مرجع سابق، ص 180.

باسم هيئة المنتفعين، الاعتراف بحق السيادة المصرية على القناة، ضمان دخل عادل لمصر، ولكن مصر رفضت هذا القرار ،[1] ثم عرضت إنجلترا وفرنسا على مجلس الأمن 05 أكتوبر 1956[2]، واستطاع المجلس أن يصل إلى ست مبادئ تخص القناة، وافقت عليها الحكومة المصرية هي :

1 حرية الملاحة في القناة .
2 احترام سيادة مصر .
3 انفصال إدارة القناة عن سياسة أي دولة .
4 تحديد الرسوم الجمركية والمصروفات يكون وفقا لاتفاق بين مصر والبلاد المنتفعة.
5 تخصيص جانب عادل من الرسوم الجمركية لتحسين القناة.
6 الالتجاء إلى التحكيم في حالة الخلاف بين الحكومة وشركة القناة السابقة.[3]

في مساء 31 أكتوبر قصف الطيران الفرنسي والبريطاني، القاهرة والإسكندرية ومدن منطقة القناة، كما تلقت مصر الدعم المعنوي من دول الشرق العربي، ودول أسيا وإفريقيا، وحصلت على الدعم المادي من الدول الاشتراكية، وفي 07 نوفمبر توقفت العمليات الحربية في كافة المناطق واتخذت الجمعية قرارا بجلاء القوات المعتدية.[4]

أما خسائر الجيش المصري فبلغت ألف قتيل، واستشهاد المئات في عملية المقاوم ة في بورسعيد، وأسر ستة ألاف مصري وفلسطيني معظمهم من قطاع غزة، أما خسائر المعتدي بلغت 171 قتيل إسرائيلي، و 26 جندي فرنسي وبريطاني عند الإنزال ثم أرتفع في المقاومة الشعبية.[5]

1 - محمود شاكر، مرجع سابق، ص، 118.
2 - نفسه، ص، 118.
3 - عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص 530.
4 - رانيا الهاشم، مرجع سابق، ص ص 148، 149.
5- أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، مصدر سابق، ص 45.

أسباب فشل العدوان الداخلية: انسحاب الجيش المصري من سيناء وإفلاته من سياسة التطويق في بداية العدوان، والمقاومة الرسمية والشعبية التي تجلت في مصر، وكذلك الصمود أمام المعتدين وتماسك الجبهة الداخلية.[1]

الأسباب الخارجية هي: تعطيل الملاحة في قناة السويس، وانقطاع مرور البواخر ناقلات البترول عبر القناة (ارتفاع أسعار البترول في فرنسا وأوربا الغربية)،ووقوع هذه البلاد في أزمة اقتصادية ومعاشية جارفة.[2]

وهكذا استطاع الجيش المصري أن ينتصر على ثلاثة دول، وثلاثة أساطيل، وثلاثة جيوش، وثلاث قوى جوية، ويوم 22 ديسمبر 1956 خرج أخر جندي بريطاني وفرنسي من جنود العدوان الثلاثي.[3]

تبني سياسة الحياد وعدم الانحياز:

لأن الحياد معناه الانفصال عن التبعية الاستعمارية لأي من الكتل المتصارعة في العالم.[4]

برزت سياسة حكومة الثورة في مصر في دعوتها للسلام كأساس لحل المشكلات القائمة بين الشعوب، بحيث أن أفضل الخلافات بين الدول يكون باحترام القرارات الدولية، وأن الحروب ليست هي الطريق السليم لحل المنازعات، وكذلك دعوتها لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ودعوت جميع الدول للتوقيع على معاهدة توقيف التسليح مع السماح للهيئات الدولية بالتفتيش على مراكز البحوث والإنتاج الحربي.[5]

1 - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص 111.
2 - نفسه، ص 112.
3 - عبد العزيز فهمي، مرجع سابق، ص ص 153 ، 154 .
4 - عبد الرحمان الرافعي، مقدمات ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص 351.
5 - شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، مرجع سابق، ص 76.

مجابهة الأحلاف العسكرية: (حلف بغداد 1955).

بعد قيام حلف الشمال الأطلنطي وحلف جنوب شرق أسيا أصبح لزاما أن يكون هناك حلف يختص بالشرق الأوسط نظرا لأهميته الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية لامتلاكه كمية كبيرة من بترول العالم، وفي 24 فيفري 1955 وقعا العراق وتركيا رسميا حلف بغداد، والإنظمام إليه مفتوح من قبل جامعة الدول العربية أو غيرها من الد ول التي يهمها السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط ،[1] وكانت مصر ترى أن مثل هذه الأحلاف هي وسيلة استعمارية ترمي إلى تطبيق سياسة فرق تسد بهدف إحداث انشقاق في الصف العربي بما يمكن ضرب الاتجاه القومي العربي الناشئ ويضمن الإبقاء على تبعية العرب للغرب، وشنت مصر حملة إعلامية مضادة للحلف باعتباره خضوعا لسيطرة الامبريالية.[2]

كما لم يكن رفض مصر الارتباط بحلف عسكري مع الدول الكبرى إلا إيمانا بالديمقراطية، والتصميم على قيام جمهورية مصر العربية، لأن الحلف العسكري كان سيجعل أرض وموارد الشعب في خدمة تلك الدول الكبرى، وبالتالي كان الغرض من عدم الإنضمام إلى الحلف حماية النظام الديمقراطي الذي ستحكم به مصر بعد فترة الانتقال، وبالتالي حماية مصالح الشعب.[3]

وحاولت الولايات المتحدة استخدام أسلوب الإغراء والمساعدات الاقتصادية بعد فشلهم في إقناع عبد الناصر بالطرق الدبلوماسية، فقدموا لمصر أربعين مليون دولار كمساعدة اقتصادية، مع السماح لمصر بأخذ ما قيمته 20 مليون دولار من المعدات العسكرية بأسعار معقولة ،[4] ولكن جمال عبد الناصر كان قد رفض الأحلاف العسكرية وسياسة الاحتواء الأمريكية.[5]

1 - لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص ص 19 – 24.
2 - ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، تصدير: محمد طه بدوي، د.ط، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1995، ص ص 118- 120.
3 - أنور السادات، قصة الثورة كاملة، مصدر سابق، ص ص 10، 11.
4 - ممدوح محمود منصور، مرجع نفسه، ص 123.
5 - عودة بطرس عودة، مصدر سابق، ص 242.

المشاركة في المؤتمرات: (مؤتمر باندونغ 1955) .

كان يمثل الدول المستقلة المعترف دوليا باستقلالها، وكان يمثلها رؤساء وزارتها أو وزراء خارجيتها،[1] تم بحضور تسع وعشرون دولة مما كان له أهمية كبيرة،[2] افتتح في 16 أفريل 1955 ليكون وثيقة لتضامن دول عدم الانحياز، وتدشينا لسياسة الحياد، يضم الدول الأفروأسياوية، وحضره عبد الناصر بدعوة من نهروا والذي وافق الرئيس المصري بعدم دعوة إسرائيل، وتفوق على بريطانيا في ضرب سياستها الخاصة بحلف بغداد، والتي لم تكن ترغب في إتباع عبد الناصر سياسة الحياد، إلا أنها لم تحاربه مثلما فعلت عندما سلك اتجاه العروبة.[3]

واستمر المؤتمر إلى غاية 24 أفريل 1955 والذي خرج بنتائج منها، وضع أسس التضامن الأسيوي الإفريقي، وأبرز المؤتمر الحياد الإيجابي والتعاون السلمي، وأصبحت دول المؤتمر دول عدم الانحياز، وتلت ذلك مؤتمرات التضامن للحكومات والشعوب الإفريقية والأسيوية.[4]

رفض المشاريع: (مشروع إيزنهاور[5] 05 جانفي 1957) .

بعد فشل العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في 29 أكتوبر 1956 على مصر وقطاع غزة وكان المشروع يقوم على: تقديم المساعدات المالية إلى الدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية، والربط بين هذه المساعدات وبين مقاومة الشيوعية، وكذلك دعم سياسة الأحلاف خاصة حلف بغداد 1955، وملء الفراغ في الشرق الأوسط،[6] كما يشمل هذا المشروع المساعدة والتعاون باستخدام القوات المسلحة

1 - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص 271.
2 - رانيا الهاشم، مرجع سابق، ص 112.
3 - لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص ص 62 – 64.
4 - شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، مرجع سابق، ص ص 76-77.
5 - دوايت دافيد إيزنهاور 1890 – 1969 جنرال عسكري ، ورجل دولة أمريكي الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة ، كان جنرال في الحرب العالمية الثانية ، ورأس الحلف الأطلسي أنتخب مرتين كرئيس 1951 و1956 ، كان معاديا للإتحاد السوفياتي ، دحر العدوان الثلاثي وقدم مشروع عرف باسمه؛ ينظر: تركي ضاهر، مرجع سابق، ص 70.
6 - سمير حلمي سالم سيسالم، " المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947 – 1977 دراسة تاريخية تحليلية "، أكرم محمد محمود عدوان، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص 102.

الأمريكية لضمان وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمم التي تطلب مثل هذه المساعدة، إلى جانب اعتماد 200 مليون دولار في ميزانيتي 1958- 1959، وافترض أن الشرق الأوسط في حاجة إلى مساحة عسكرية واقتصادية لمنع العدوان أوالتسلل الشيوعي، وبالتالي فالمشروع يرمي أن تكون أمريكا وسطا للتوفيق بين إسرائيل والدول العربية.[1]

ورفض مصر لمبدأ إيزنهاور شكل بادرة الخلاف المصري الأمريكي بعد التحسن النسبي الذي طرأ على علاقاتهما في أعقاب أزمة السويس، وقد ردت الولايات المتحدة على معارضة مصر لمبدأ إيزنهاور بأن رفضت إمداد مصر بالسلع الغذائية والوقود والأدوية التي كانت مصر طلبتها على وجه السرعة.[2]

لقد كان مشروع إيزنهاور 1957 يرمي إلى معالجة إمكانية تدخل شيوعي مباشر أو غير مباشر في الشرق الأوسط.[3]

وفي الأخير نستنتج بأ ن نجاح ثورة 23 جويلية ليس بمحض الصدفة إنما نتيجة المجهودات الجبارة التي تعد تتويجا لنضال الشعب المصري بحيث أرست دعائم المجتمع الاشتراكي وحققت للشعب والوطن إنجازات والتي من أهمها السيادة الوطنية التي افتقدها الشعب المصري لحوالي سبعون سنة.

1 - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 23 يوليه سنة 1952، مصدر سابق، ص ص 353 – 367.
2 - ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 225.
3- john foster Dulles , middle east proposals , statement made before the house committee on frgein affairs , 7 January 1957 , u .S, departmentt of state bulletin, vol. 36 (28 Jan 1957) pp 126 – 130.